THE ECONOMY

جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

الاقتصاد

Quarterly bulletin published by SEA (December 2025) (رجب 1447 هـ) نشرة ربع سنوية تصدرها جمعية الاقتصاد السعودية

كلمة افتتاحية
Opening Statement

أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد
رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

يسرني نيابة عن مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية، وأعضائها الكرام تقديم التهنئة لسعادة د. عبدالله صادق دحلان رئيس مجلس أمناء جامعة الأعمال والتكنولوجيا بتصويت الجمعية العمومية للجمعية بالموافقة على منحه "عضوية شرف" تقديرًا لدعمه المادي والمعنوي للجمعية، حيث أن سعادته من المعروفين بحرصهم على الجمعية فكما يقول "نحن معكم دوماً فهذه الجمعية للوطن".

أما بالنسبة لمحتويات هذا العدد من "نشرة الاقتصاد"، فإنه يحوي استعراض لأبرز فعاليات الجمعية في الربع الأخير من عام 2025م، ومنها محاضرة قيمة بمناسبة الإعلان عن جائزة نوبل في الاقتصاد، وكذلك حفل تكريم الطلبة الفائزين بجائزة "أفضل بحث تخرج اقتصاد" من الجامعات السعودية، كما يضمّن عرض للإنجازات العلمية والمهنية لأعضاء الجمعية.

ويقدم لكم العدد ملخص لكتاب "مقدمة في السياسة العامة: المفاهيم والنظريات، والتطبيقات"، كما يحتوي على مقالات قيمة لعدد من الكتاب المتخصصين، ومنها مقالًا عن تبنّي مفهوم النموّ الاقتصادي الشامل والمستدام، وانعكاسه على مستوى المعيشة لمعالي د.عبدالرحمن الحميدي. كما يسرنا نشر مقال لموضوع جديد عن مقياس القيمة الاقتصادية للمهام(GDPval) للدكتور بدر بن زيد، ومقالات أخرى أحدهما عن المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية للدكتورة العنود العتيبي، والثاني عن التحوّل الاستراتيجي لصناعة الصحافة والإعلام للمستشار حسن فرحان، والثالث للمهندس محمد الحاج عن تحوّل الطاقة بين الاندفاع والتوازن.

أخيراً، يجدر بنا ذكر أن العدد يتضمن مقالًا باللغة الإنجليزية بعنوان: Islamic Finance and the UN SDGs، كما تم تخصيص الصفحة الأخيرة من النشرة لعناوين بحوث منشورة في عدد ديسمبر 2025م من مجلة الدراسات الاقتصادية Journal of Economic Studies.

منح عضوية شرفية للدكتور عبدالله صادق دحلان
The Saudi Economic Association grants honorary membership to Dr. Abdullah S. Dahlan

جمعية الاقتصاد السعودية
تمنح عضوية شرفية لسعادة
د. عبدالله صادق دحلان
تقديراً لدعمه المعنوي للجمعية
ولاستضافته الكريمة لمؤتمرها العلمي
في رحاب جامعة الأعمال والتكنولوجيا بجدة

وافقت الجمعية العمومية لجمعية الاقتصاد السعودية على قرار مجلس الإدارة بالإجماع في اجتماعه السابع المنعقد بتاريخ 18 سبتمبر 2025م، منح عضوية شرفية لسعادة د. عبدالله صادق دحلان، تقديرًا لدعمه المادي والمعنوي للجمعية، كما أنه من أبرز المهتمين بجمعية الاقتصاد السعودية منذ عقود ومن المتابعين لمسيرتها العلمية ودورها في تطوير الفكر الاقتصادي الوطني وتعزيز الوعي العلمي في هذا المجال.

تجدر الإشارة إلى أن الدكتور عبدالله دحلان هو رئيس مجلس أمناء جامعة الأعمال والتكنولوجيا University of Business and Technology (UBT) و يُعد من القيادات الأكاديمية والاقتصادية البارزة في المملكة العربية السعودية، إذ شغل عددًا من المناصب المهمة من بينها عضوية مجلس الشورى وعضو مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، وله إسهامات ملموسة في دعم التعليم والبحث الاقتصادي وخدمة المجتمع.

هذا وقد سبق أن منحت جمعية الاقتصاد السعودية العضوية الشرفية لعدد من الشخصيات الاقتصادية البارزة، وهم: معالي الدكتور منصور إبراهيم التركي (رحمه الله)، مدير جامعة الملك سعود ووكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني سابقاً، وسعادة الاستاذ صالح عبدالله كامل (رحمه الله) الاقتصادي ورجل الأعمال المعروف، وسعادة الدكتور ماجد عبدالله المنيف رئيس مجلس إدارة الجمعية (وأحد مؤسسيها) والأمين العام للمجلس الاقتصادي الأعلى سابقاً، وسعادة الدكتورة نورة بنت عبدالرحمن اليوسف، رئيسة جمعية الاقتصاد السعودية (لفترتين) وعضو مجلس الشورى سابقاً، حيث كانت اليوسف أول امرأة تمنح العضوية الشرفية في الجمعية.

برعاية
أرقام
argaam

المشرف العام
أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد
رئيس مجلس إدارة
جمعية الاقتصاد السعودية

رئيس التحرير
د. أحمد بن ناصر الراجحي
نائب رئيس مجلس إدارة
جمعية الاقتصاد السعودية

استقبال المقالات والأخبار
العلمية والمهنية
SEAB1@ksu.edu.sa

الرقم الدولي المعياري
ردمد (إلكتروني) E-ISSN 3122-3117
ردمد (ورقي) P-ISSN 3122-3109

فعاليات الجمعية

Association Activities

مايلي ملخص لأبرز فعاليات ونشاطات جمعية الاقتصاد السعودية منذ العدد السابق للنشرة والتي تتسق مع أهداف الجمعية:

1. محاضرة "جائزة نوبل للاقتصاد 2025: الابتكار والتكنولوجيا كمحرك للنمو الاقتصادي"

أقامت جمعية الاقتصاد السعودية في مساء يوم 2025/10/27م محاضرة بعنوان "جائزة نوبل للاقتصاد 2025: الابتكار والتكنولوجيا كمحرك للنمو الاقتصادي". قدمها مشكوراً سعادة د. محمد بن موسى عقيلي (عميد كلية إدارة الأعمال التطبيقية وأستاذ الاقتصاد المشارك بجامعة الملك سعود وعضو جمعية الاقتصاد السعودية) وادارها سعادة رئيس مجلس الإدارة أ.د. أحمد المحيميد. هذا وقد غطت المحاضرة عدداً من المحاور المهمة مثل: هل النمو الاقتصادي قاعدة أم استثناء؟ التدمير الخلاق: من شومبيتر إلى النموذج الحديث وكيف يصبح الابتكار محركاً للنمو الاقتصادي اليوم؟.

2. تكريم الأستاذ/ الطيب بخيت إدريس سكرتير جمعية الاقتصاد السعودية

قامت جمعية الاقتصاد السعودية في مساء يوم 2025/10/27م بتكريم الأستاذ الطيب بخيت إدريس سكرتير الجمعية، وذلك تقديراً لخدمته الطويلة منذ عام 1992م وجهوده المخلصة التي ساهمت في مكتسباتها المشهودة. هذا وقد قام بالتكريم سعادة رئيس مجلس الإدارة أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد و سعادة نائبه د. أحمد بن ناصر الراجحي وسعادة الدكتور محمد بن موسى عقيلي.

3. دورة تدريبية بعنوان "الرقمنة، الذكاء الاصطناعي، وطريقك نحو النشر الدولي"

أقامت جمعية الاقتصاد السعودية في مساء يوم 2025/11/15م دورة تدريبية (لمدة ساعتين على منصة زووم) بعنوان " الرقمنة، الذكاء الاصطناعي، وطريقك نحو النشر الدولي: نصائح وأسرار للباحثين"Digitalization, AI, and your path to international publishing: tips and tricks for authors

قدّم الدورة مشكوراً سعادة أ.د. مصطفى أبو السعود المستشار الاقتصادي في مجموعة شركة كابيتال كايزن، ومؤسس ورئيس مجلس إدارة الاكاديمية العالمية للتميز البحثي (GREA).

4. مشاركة جمعية الاقتصاد السعودية في جلسة حوارية ضمن القمة العالمية للصناعة

شاركت جمعية الاقتصاد السعودية في يوم 2025/11/25م بجلسة حوارية رفيعة المستوى ضمن القمة العالمية للصناعة، التي نظمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) UNIDO، لمناقشة التحديات العالمية والحلول الاستراتيجية لتعزيز مشاركة المرأة في القطاع الصناعي، حيث مثّل الجمعية الدكتور عبدالمحسن بن صالح آل الشيخ (عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الشراكات

والاستثمار في الجمعية)، مستعرضًا التجربة السعودية الرائدة ودور التكامل بين الحكومة، ومؤسسات التعليم، والقطاع الخاص، إلى جانب إسهامات جمعية الاقتصاد السعودية المعروفة في إبراز دور المرأة في مجالس إداراتها، وكذلك من خلال ورش العمل التي قدمتها في مجال تمكين المرأة ومشاركتها في التنمية الاقتصادية المستدامة.

5. تكريم الطلبة الفائزين بجائزة "أفضل بحث تخرج اقتصاد"

احتفت جمعية الاقتصاد السعودية في يوم الثلاثاء 2025/12/2م، بالطلبة الفائزين بجائزة "أفضل بحث تخرج" في مجال الاقتصاد لمرحلة البكالوريوس لهذا العام، حيث قام سعادة رئيس مجلس الإدارة، أ.د. أحمد المحيميد، بتسليم الجوائز، وذلك بحضور كلٍّ من سعادة نائب رئيس جامعة الملك سعود للدراسات العليا والبحث العلمي، أ.د. يزيد آل الشيخ، وسعادة عميدة كلية إدارة الأعمال د. ريما بنت حسن بن سعيد، وسعادة د. ممدوح آل فريان، رئيس اللجنة العلمية في جمعية الاقتصاد السعودية. وقد جاء حفل التكريم متزامناً مع فعاليات "يوم البحث العلمي الثاني" الذي نظمته مشكورة كلية إدارة الأعمال.

والفائزون بالجائزة هم:

- **المركز الأول للطالبة:** هديل بنت صالح الصالح. عنوان البحث "أثر العزل الحراري في تحسين كفاءة الطاقة في المباني على تقليل الانبعاثات الكربونية باستخدام النماذج الفيزيائية ونظرية الألعاب في نطاق المملكة العربية السعودية" الجائزة: 5000 ريال.
- **المركز الثاني للطالب:** محمد بن وليد النجيدي. عنوان البحث "العلاقة بين الإيرادات النفطية ومعدل البطالة في المملكة العربية السعودية" الجائزة: 3000 ريال.
- **المركز الثالث للطالبة:** ليان بنت عبدالله السلطان. عنوان البحث "الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية". الجائزة: 2000 ريال.

6. زيارة كبير اقتصاديين البنك الدولي لجمعية الاقتصاد السعودية

زيارة كبير الاقتصاديين في البنك الدولي السيد إسماعيل رضوان في يوم الخميس 11 ديسمبر 2025م لمقر جمعية الاقتصاد السعودية في كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود ولقائه بعدد من أعضاء مجلس الإدارة والزملاء من قسم الاقتصاد حيث تم مناقشة بعض القضايا الاقتصادية والاهتمامات المشتركة ومجالات التعاون والتطرق للتطورات التي يشهدها الاقتصاد السعودي. كما تم اثناء الزيارة اللقاء بسعادة عميدة كلية إدارة الأعمال د. ريما بنت حسن بن سعيد ووكلاء الكلية سعادة د. محمد العجيل وسعادة د. محمد بيت المال.

أخبار أعضاء جمعية الاقتصاد السعودية

SEA Members' News

نسعد بمشاركة أخبار أعضاء جمعية الاقتصاد السعودية كما وردتنا، بهدف تعزيز التعارف والتواصل بين الأعضاء وتسليط الضوء على مساهماتهم العلمية والمهنية بما يعود بالنفع على الجميع. وبهذه المناسبة، ندعو الأعضاء (وأيضاً أقسام الاقتصاد في المملكة) إلى تزويدنا بآخر إنجازاتهم العلمية والبحثية والمهنية وذلك عبر البريد الإلكتروني الخاص بنشرة الاقتصاد **SEAB1@ksu.edu.sa** ليتم نشرها في أعداد القادمة.

- تعيين سعادة الدكتور/ عمر محمد العنزي في أكتوبر 2025 وكيلا مساعدًا لوزارة المالية لتحليل سياسات الاقتصاد الكلي، حيث كان قبل ذلك مشرفًا عامًا على الوكالة المساعدة لتحليل الاقتصاد الكلي في وكالة السياسات ومديرًا للإدارة العامة للأبحاث والاستشارات في نفس الوزارة إلى عام 2023م. تجدر الإشارة الى أن سعادته كان عضو هيئة تدريس في قسم التمويل والاقتصاد بجامعة طيبة بالمدينة المنورة ما بين عامي 2020 و2022 وممثلاً لجمعية الاقتصاد السعودية فيها قبل انتقاله لوزارة المالية في الرياض.
- حصل سعادة المهندس / أحمد عبدالله شعفي على درجة الماجستير في ادارة الاعمال (MBA) من الجامعة السعودية الالكترونية بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الثانية في يوليو عام 2024 حيث كانت رسالة الماجستير بعنوان: "تأثير الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية على الأداء الصناعي والجودة: أدلة من قطاع البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية".
- انتخاب سعادة الأستاذة/ البتول أحمد الحديبي في مارس 2025م نائباً لرئيس الجمعية السعودية للابتكار الصناعي، إحدى مبادرات وزارة الصناعة والثروة المعدنية، التي لها دور ريادي معروف في دعم منظومة الابتكار وتعزيز الاقتصاد المعرفي.
- انتقل سعادة الأستاذ/ عبدالرحمن بن صالح الماجد في شهر مارس 2025م من برنامج تسعة أعشار – إحدى مبادرات صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، إلى المركز الوطني للتنافسية وذلك لمواصلة دوره في خدمة التنمية الاقتصادية ودعم تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. تجدر الإشارة الى أن سعادة الأستاذ عبدالرحمن الماجد هو عضو اللجنة الإعلامية في جمعية الاقتصاد السعودية، وقد عُرف بإسهاماته الفعّالة في الجمعية وخارجها من خلال نشاطه في دعم المحتوى الاقتصادي وتطوير الرسائل الإعلامية الهادفة إلى تعزيز الوعي الاقتصادي.
- صدر كتاب جديد بعنوان " هندسة الاقتصاد – رؤية لإصلاح النظام العالمي" لسعادة الدكتور/ عبدالله مسلط الجسار والكتاب ضمن اصدارات دار تأثير للنشرومتوفر للطلب عبر متجر سايبر بوك cyberbook.sa وتجدر الإشارة الى أن الدكتور عبدالله أصبح مؤخراً مستشار في كلية التقنية بجامعة ولاية اريزونا في قسم ادارة الطيران والعوامل البشرية - الولايات المتحدة الأمريكية.
- اجتاز سعادة ألأستاذ/ يحي منقري المعيد في قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبدالعزيز، في ابريل 2025 الاختبار الدولي من المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار CISI في لندن و حصوله على الشهادة الدولية في إدارة الثروات والاستثمارCME-4
- تعيين سعادة المهندس/ نبيل عبدالرحمن الحقباني في شهر يونيو 2025 مساعداً للمحافظ للخدمات المشتركة في الهيئة العامة لعقارات الدولة ورئيساً للجنة الإشرافية للتحول الرقمي، انتقل المهندس نبيل للعمل في الهيئة بعد أن قضى عاماً ونصف رئيس تنفيذي لقطاع الإستراتيجية في شركة ريمات الرياض للتنمية (إحدى الشركات المملوكة للدولة) وشغل خلالها عضوية مجلس الإدارة في شركتين تابعتين لريمات الرياض وهما شركة "مُثُل" للرقابة وشركة "رساء" للخدمات البلدية.

تجدر الإشارة الى أن سعادة المهندس الحقباني حاصل على بكالوريوس في الهندسة الصناعية من جامعة الملك سعود وماجستير العلوم في التخطيط الإستراتيجي من جامعة Heriot-Watt بالمملكة المتحدة، ومن المهتمين بالقضايا الاقتصادية.

نشر سعادة الخبير الاقتصادي الدكتور/ يوسف محمد سعيدي (مجلس التعاون الخليجي) مؤخرا العديد من الأوراق العلمية حول الاقتصادات الخليجية، من أهمها:

"تقييم مضاعفات الإنفاق الحكومي في عُمان وباقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التأثيرات التفاضلية لتقلبات أسعار النفط الناجمة عن الطلب والعرض" بالمشاركة مع الدكتور عاطف الرشيدي والدكتورة فردوس طهري، منشور بموقع البنك المركزي العماني. (فبراير 2025).

"صدمات النفط وأثرها على مضاعفات الإنفاق الحكومي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" بالمشاركة مع الدكتور عاطف الرشيدي والدكتورة فردوس طهري، منشور بموقع البنك المركزي العماني. (يناير 2025)

"هل تتفاعل السياسة النقدية بشكل مختلف مع صدمات أسعار النفط؟ أدلة جديدة من دول مجلس التعاون الخليجي" بمشاركة مع الدكتور عاطف الرشيدي والدكتور محمد الهاشل، منشور على موقع منتدى البحوث الاقتصادية بالقاهرة. (سبتمبر 2024).

" تحليل نموذج التباين المتغير لصدمات العرض والطلب على النفط والأداء الاقتصادي الكلي: حالة دول مجلس التعاون الخليجي" بالمشاركة مع الدكتور عاطف الرشيدي، منشور بموقع SSRN. (نوفمبر 2023).

تجدر الإشارة الى أن الدكتور يوسف سعيدي قد سبق وأن شارك في تقديم دورات عديدة حول النمذجة القياسية والسياسة النقدية خلال الفترة 2024-2025 لعدد كبير من المتخصصين الاقتصاديين من مختلف دول مجلس التعاون.

ملخص كتاب:
مقدمة في السياسة العامة: المفاهيم والنظريات والتطبيقات
تأليف د. محمد بن عبدالله الخريف، و د. سعد بن عبدالله الخريف، و د. محمد محمود عبدالعال
(تلخيص د. محمد محمود عبدالعال)

في لحظة تاريخية مفصلية، تقف المملكة العربية السعودية على أعتاب تحول اقتصادي واجتماعي غير مسبوق، تقوده رؤية 2030 الطموحة. في هذا السياق المحوري لم يعد فهم السياسة العامة مجرد مسألة أكاديمية بل تحول إلى ضرورة استراتيجية قصوى وأداة حاسمة لا غنى عنها لكل من يشارك في بناء هذا المستقبل الواعد. هنا يبرز كتاب "مقدمة في السياسة العامة: المفاهيم والنظريات والتطبيقات" من تأليف د. محمد بن عبدالله الخريف، و د. سعد بن عبدالله الخريف، و د. محمد محمود عبدالعال ليس كمرجعٍ تقليدي بل كـ"ترسانة تحليلية" متكاملة ودليل عملي مكثف مُصمم لتزويد القادة والمحللين وصناع القرار بالأدوات الفكرية والمنهجية اللازمة لفك شفرة التعقيدات الاقتصادية والسياسية وتحويل الرؤى الاستراتيجية إلى واقع ملموس ومستدام.

هذا الكتاب ليس مجرد استعراض للمفاهيم بل هو ورشة عمل فكرية مكثفة تقدم للقارئ الأدوات التحليلية القوية التي تمكّنه من الإجابة على الأسئلة الأكثر إلحاحًا في عصرنا:

- كيف تُصنع السياسات العامة لاسيما الاقتصادية الناجحة؟
- ما هي الأدوات الكمية والكيفية لتقييم جدوى السياسات والمشاريع العامة؟
- وكيف يمكن مواءمة القرارات الحكومية مع ديناميكيات السوق وتحقيق أقصى عائد ممكن للمجتمع؟

بناء العقلية التحليلية – ما وراء السياسة التقليدية

يبدأ الكتاب بتفكيك المفاهيم التقليدية السائدة ليضع أساسًا فكريًا صلبًا. ففي الفصل الأول والثاني لا يكتفي المؤلفون بتقديم تعريفات بل يقدمون إطارًا تحليليًا جديدًا لفهم القوى الحقيقية التي تُحرك السياسات العامة.

1. فك شفرة البيئة السياسية (The Policy Environment) يغوص الكتاب عميقًا في تحليل "بيئة السياسة العامة" موضحًا أن أي سياسة عامة اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو رياضية لا تعمل في فراغ. يستعرض ببراعة كيف أن عوامل مثل الهيكل الدستوري والتوازنات السياسية، البنية التنظيمية للدولة، وحتى السياق التاريخي والموقع الجغرافي، تشكل قيودًا وفرصًا لأي مبادرة اقتصادية. هذا التحليل البيئي يمنح صانع القرار "رؤية بانورامية" تمكنه من استشراف العقبات المحتملة وتصميم سياسات قادرة على الصمود والنجاح في العالم الحقيقي وليس فقط على الورق.
2. المتغير الاقتصادي كقوة مهيمنة يضع الكتاب "المتغير الاقتصادي" في قلب التحليل مؤكدًا أنه ليس مجرد عامل من بين عوامل بل هو القوة الدافعة والمحددة لكثير من السياسات. من خلال أمثلة حية يوضح كيف أن مؤشرات مثل: معدل النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وهيكل التجارة الدولية لا تشكل فقط نتائج للسياسات بل هي مدخلات أساسية تحدد مسارها منذ البداية. هذه الرؤية الاقتصادية العميقة تمكّن المحلل من فهم "لماذا" تم اختيار سياسة معينة، وليس فقط "ماذا" تتضمن؟

الكتاب ليس مجرد مدخل أكاديمي، بل هو فضلاً عن ذلك خارطة طريق استراتيجية وأداة تحليلية لا غنى عنها لكل من يصنع القرار، ويحلل السياسات، أو يسعى لفهم القوى المحركة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية والمنطقة العربية.

ويتجاوز الكتاب الطرح التقليدي الذي يفصل بين السياسة والاقتصاد، ليقدم رؤية تكاملية عميقة. فمنذ الفصل الثاني، يخصص الكتاب قسمًا حيويًا لتحليل "المتغير الاقتصادي" كأحد المكونات الرئيسية لـ "بيئة السياسة العامة". يوضح المؤلفون ببراعة كيف أن السياسات لا تولد في فراغ، بل تتشكل وتتأثر بعوامل اقتصادية حاسمة مثل الناتج المحلي، ومعدلات التضخم، وهيكل السوق، والبيئة الاستثمارية، والعلاقات التجارية الدولية. هذا التأسيس المنهجي يسلّح القارئ بالقدرة على فهم السياق الاقتصادي الذي تعمل ضمنه أي سياسة، وهو شرط أساسي لضمان نجاحها.

القوة الحقيقية للكتاب تكمن في الفصل الثالث، الذي يمكن اعتباره "صندوق الأدوات الاقتصادية" للمحلل السياسي. هنا، يقدم المؤلفون ترسانة من النظريات الكمية التي تمثل جوهر الفكر الاقتصادي الحديث في تحليل القرار العام، وأبرزها:

- نظرية الاختيار العقلاني (Rational Choice Theory) يقدم الكتاب هذا المفهوم الاقتصادي الأساسي كأداة لفهم سلوك الفاعلين (أفرادًا ومؤسسات) في ساحة السياسة. من خلال هذا المنظور، يتعلم القارئ كيف يحلل القرارات السياسية باعتبارها خيارات يتخذها الفاعلون لتعظيم منافعهم، مما يوفر إطارًا منطقيًا قويًا لتفسير وتوقع نتائج السياسات.

- تحليل التكلفة والعائد (Cost-Benefit Analysis) ربما يكون هذا هو الإسهام الاقتصادي الأكثر أهمية في الكتاب. يذهب المؤلفون إلى ما هو أبعد من مجرد ذكر المفهوم، حيث يقدمونه كمنهجية عملية متكاملة لتقييم السياسات والمشاريع العامة. يسلّح الكتاب القارئ بالأدوات اللازمة لقياس التكاليف المباشرة وغير المباشرة لأي سياسة، ومقارنتها بالعوائد الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها. هذا التحليل يمكّن صانع القرار من الانتقال من القرارات المبنية على الانطباعات إلى قرارات تستند إلى أدلة اقتصادية قوية، ويجيب عن السؤال الجوهري: هل هذا المشروع أو تلك السياسة استثمار مجدٍ لموارد الدولة؟

- نظرية المباريات (Game Theory) والبرمجة الخطية يقدم الكتاب هذه الأدوات المتقدمة كتقنيات لتحليل التفاعلات الاستراتيجية بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين (مثل الحكومة والشركات، أو بين الدول المتنافسة)، وكوسائل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة. هذا العمق التحليلي نادر في المؤلفات العربية، ويمنح القارئ ميزة تنافسية في فهم وتحليل أعقد القضايا.

السياسة العامة كعملية اقتصادية: من التشخيص إلى التقييم

لا يتوقف الكتاب عند عرض النظريات، بل يطبقها ببراعة على جميع مراحل "دورة صنع السياسة العامة" Policy Cycle Approach، محولاً كل مرحلة إلى عملية تحليل اقتصادي عميق:

- صياغة السياسة يوضح الكتاب كيف أن مرحلة صياغة السياسات هي في جوهرها عملية اقتصادية تتضمن تقييم بدائل متعددة بناءً على معايير الكفاءة والفعالية وتوزيع الموارد. إنها ليست مجرد عملية سياسية، بل تمرين في التحليل الاقتصادي المقارن.
- اتخاذ القرار يستعرض الكتاب نماذج اتخاذ القرار ليس فقط من منظور سياسي، بل من منظور اقتصادي رشيد، حيث يوازن بين نموذج "الرشد الكلي" الاقتصادي والنموذج "التدريجي" الواقعي، مما يمنح صانع القرار فهمًا عميقًا للمقايضات بين المثالية والواقعية في بيئة محدودة الموارد.
- تنفيذ وتقييم السياسة يربط الكتاب ببراعة بين تنفيذ السياسة وإدارة الموارد الاقتصادية، ويؤكد على أن التقييم الفعال يجب أن يستند إلى مؤشرات اقتصادية وكمية واضحة. إنه يعلم القارئ كيف يقيس "العائد على الاستثمار" في السياسات العامة، وهي لغة الاقتصاد التي أصبحت ضرورية للحوكمة الحديثة.

التحليل الاقتصادي في السياسات العامة

تتعدد التقسيمات الخاصة بالنظريات الكمية لدراسة السياسات العامة ومحاولة فهمها والأساليب التابعة لكل تقسيم، لكننا سنقتصر هنا على أهم نظريتين هما: نظريتي "الاختيار الأمثل"، و"الأداء الأكفأ" أو "الأداء الأمثل". وتقع تحت نظرية الاختيار الأمثل عدد من الأساليب التحليلية مثل: أسلوب تحليل التكلفة والعائد، وأسوب تحليل القرار وأسلوب المباريات وأسلوب حل المشكلة.

فيما ينضوي مع نظرية الأداء الأكفأ كل من الطُرق مثل: الجدولة وصفوف الانتظار ونماذج ماركوف والبرمجة الخطية. مع العلم أن لكل نظرية تفصيلات كثيرة تخص أسلوبها وتكتيكاتها واستخداماتها وقياساتها. يوضحه الشكل التالي.

ركز هذا الجزء من الكتاب على التحليل الاقتصادي لعملية صنع القرار في السياسات العامة، من خلال إبراز أهمية الأدوات الكمية مثل تحليل التكلفة والعائد، وتحليل القرار، ونماذج الكفاءة الاقتصادية. يُعدّ تحليل التكلفة والعائد الأداة المركزية في تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات والسياسات، إذ يهدف إلى تحديد أكثر البدائل تحقيقًا للعائد الصافي الأكبر بعد خصم التكاليف. يقوم هذا التحليل على افتراضات جوهرية، منها أن رفاهية المجتمع تتحدد برفاهية أفراده، وأن التبادلات الإرادية في السوق الحر مفيدة للطرفين، وأن السياسة العامة تكون مرغوبة إذا حسّنت وضع أحدهم دون الإضرار بآخر. غير أن هذه الفروض تواجه انتقادات عملية وأخلاقية، لأن معظم السياسات تفيد فئات وتضر أخرى.

ولهذا قدّم الاقتصاديان كالدور وهيكس معيارًا بديلاً يقرّ بأن السياسة تكون مرغوبة إذا امتلك المستفيدون القدرة على تعويض المتضررين، ولو لم يتم التعويض فعلاً، مما يجعل التحليل يهتم أكثر بكفاءة تخصيص الموارد لا بعدالتها. يتبع التحليل الاقتصادي خمس مراحل أساسية: تحديد المشروع، وحصر آثاره الاقتصادية والاجتماعية، وتقدير قيمتها النقدية، ثم حساب العائد الصافي واختيار البديل الأكثر ربحية. وتُستخدم في ذلك أدوات كمية مثل أسعار الظل، والقيم الحالية والمستقبلية، ومعادلات المنفعة، والسلاسل الزمنية.

أما تحليل القرار فيدعم هذا الإطار عبر أدوات مثل شجرة القرار التي تربط النتائج المحتملة بالاحتمالات والعوائد، ونظرية المباريات التي تدرس سلوك الفاعلين في مواقف المساومة، مركّزة على تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر. كما يظهر منهج حلّ المشكلات الذي يعتمد على بناء نماذج كمية لمحاكاة الواقع وتحليل بدائله اقتصاديًا.

وتبرز في إطار "الاقترابات الأكفأ" أدوات تطبيقية مثل بحوث العمليات التي تسعى لتحسين الأداء باستخدام النماذج الرياضية. وتشمل هذه الأدوات نماذج الجدولة (CPM وPERT) لربط الزمن بالتكلفة، ونماذج صفوف الانتظار لتحقيق التوازن بين تكلفة الخدمة وزمن الانتظار، ونماذج ماركوف لتحليل التحولات الاحتمالية في سلوك الوحدات الاقتصادية، والبرمجة الخطية التي تهدف إلى تخصيص الموارد النادرة بأعلى كفاءة ممكنة.

في المجمل، يوضح هذا الجانب من الكتاب أن التحليل الاقتصادي للسياسات العامة يقوم على تعظيم الكفاءة وتخصيص الموارد بأعلى عائد ممكن، مع السعي لتقليل الفاقد وتقليل الفجوة بين الكفاءة الاقتصادية والاعتبارات العدلية، مما يجعل هذه الاقترابات أداة أساسية في تحقيق التنمية الرشيدة وصنع القرار الاقتصادي الأمثل.

التطبيق العملي في قلب التحول الاقتصادي: المملكة العربية السعودية ورؤية 2030

تتجلى القيمة الأكبر للكتاب في الفصل الثاني عشر، الذي يربط كل هذه المفاهيم والنظريات بالواقع العملي لصنع السياسة العامة في المملكة العربية السعودية. هذا الفصل، بالإضافة إلى الملاحق التي تستعرض سياسات سعودية فعلية، يحول الكتاب من مرجع نظري إلى دليل عملي لا غنى عنه لفهم وتفعيل رؤية 2030.

يوضح الكتاب كيف أن الرؤية، في جوهرها، هي أضخم سياسة عامة اقتصادية تتبناها المملكة، ويزود القارئ بالأدوات التحليلية اللازمة لفهم أبعادها المختلفة: من تنويع مصادر الدخل، إلى تطوير القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات، وإعادة هيكلة المالية العامة.

إن دراسة النماذج الواردة في الملاحق (مثل سياسات الخدمات اللوجستية، الحكومة الرقمية، ومشاركة البيانات) تمنح القارئ رؤى تطبيقية مباشرة حول كيفية استخدام أدوات السياسة العامة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، مثل رفع الكفاءة، وتحسين بيئة الأعمال، وتطوير اقتصاد المعرفة.

كتاب "مقدمة في السياسة العامة" ليس مجرد إضافة للمكتبة العربية، بل هو استثمار في بناء القدرات التحليلية اللازمة لمواكبة متطلبات العصر. إنه يقدم رؤية ثاقبة بأن السياسة الناجحة هي سياسة ذات جدوى اقتصادية، وأن القرار الرشيد هو قرار مبني على تحليل دقيق للتكاليف والعوائد. إنه كتاب حيوي وقوي لأنه:

- يرسخ العقلية الاقتصادية: يعلم القارئ التفكير في السياسات العامة من منظور الكفاءة، والفعالية، وتخصيص الموارد.
- يوفر أدوات تحليلية متقدمة: يقدم مجموعة من أقوى النظريات والنماذج الكمية المستخدمة في التحليل الاقتصادي للسياسات.
- يربط النظرية بالواقع: يستخدم سياق التحول الاقتصادي في المملكة ورؤية 2030 كحالة دراسية حية وغنية، مما يجعله وثيق الصلة بواقعنا.
- يخاطب شريحة واسعة: هو ضروري للمسؤولين الحكوميين، ومحللي السياسات، والمستشارين الاقتصاديين، ومديري الشركات الذين يتفاعلون مع البيئة التنظيمية، والطلاب الذين يتطلعون إلى مستقبل مهني في هذه المجالات الحيوية.

في الختام، إن هذا الكتاب هو أكثر من مجرد مقدمة، إنه دليل استراتيجي لفهم وصناعة المستقبل الاقتصادي. إنه يمنح الأدوات ليكون الفرد مشاركًا فاعلًا ومستنيرًا في أعظم مشروع للتحول الوطني، مسلحًا ليس فقط بالشغف، بل بالمعرفة الاقتصادية الدقيقة والقدرة التحليلية الرصينة.

تبنّي مفهوم النموّ الاقتصادي الشامل والمستدام وانعكاسه على مستوى المعيشة

Adopting the concept of inclusive and sustainable economic growth and its impact on the standard of living

معالي الدكتور/ عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي
المدير العام ورئيس مجلس الإدارة لصندوق النقد العربي (سابقاً)
عضو مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية (سابقاً)

حظيّ موضوع النموّ الاقتصادي بحيّز واسع في أدبيات الفكر الاقتصادي، كما سلّطت المؤسسات الماليّة الإقليميّة والدوليّة الضوء عليه في برامجها للتصحيح الاقتصادي هادفة إلى إحداث تغيير في معدلاته للنهوض بمستوى المعيشة، خصوصاً في البلدان الأكثر فقراً. تعدّدت النظريات والأفكار الاقتصاديّة المهتمة بالوصول إلى معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي حسب رؤية تلك النظريات للدور المرتقب لكل من القطاع العام، والقطاع الخاص. إن معدل النمو الاقتصادي المقبول والمحقق للأهداف، من وجهة نظر المؤسسات والدول ذاتها، يختلف من دولة لأخرى وفق المتطلبات، والأولويات الاقتصادية لذلك البلد، وحجم العمالة المتوقع دخولها لسوق العمل حسب الهرم السكاني.

دأب الاقتصاديون على قياس النمو الاقتصادي من سنة لأخرى باحتساب نسبة التغيُّر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فكلما زادت تلك النسبة، تأثر الاقتصاد بشكل إيجابي. ارتفاع معدل النمو الحقيقي من سنة إلى أخرى يفترض أن يؤثّر إيجاباً على مستوى المعيشة إذا ما تم القياس بمتوسط الدخل السنوي للفرد (الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان) مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها.

نتيجةً لما تحقق من نمو اقتصادي خلال القرنين الماضيين، انخفضت نسبة من يعيشون في فقر مدقع في العالم من نسبة تقريبية قُدّرت بحوالي 80% من سكان العالم في عام 1820 إلى حوالي 9% عام 2020. كما انخفض عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر بحوالي مليار شخص في العقدين الماضيين وفقاً

لتقديرات البنك الدولي. ورغم ما تحقق من تخفيض لنسب الفقر، فما زال هناك تفاوت في توزيع منافع النمو الاقتصادي على الأفراد.

أثر النمو الاقتصادي على رفع مستوى المعيشة وفق المقياس أعلاه – متوسط الدخل السنوي للفرد -، كما يستهدفه النموذج الاقتصادي الذي يتم تبنيه من أي دولة بعينها، خصوصاً الدول التي تواجه تحديات استمرار تصاعد نسبة الفقر، ينطوي على افتراضات متعددة قد لا تتحقق، أو على الأقل بعضها. الأمثلة كثيرة، ومتعددة لدول من المنطقة العربية، وخارجها كان معدل نموها الاقتصادي يفوق المتوسط لسنوات سابقةٍ، إلا أن أثر ذلك النمو لم يطل نسبة ليست بالقليلة من السكان، خصوصاً الدول التي عانت من تطورات داخلية غير مواتية في السنوات الماضية، بمعنى أن توزيع مكاسب النمو الاقتصادي لم تكن شاملة.

موضوع الشمولية في توزيع مكاسب النمو الاقتصادي، لا يقتصر فقط على البلدان النامية، أو دول اقتصادات الأسواق الناشئة، وإنما أيضاً على البلدان المتقدمة اقتصادياً. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، فإن نسبة 1% من السكان الأعلى دخلاً يملكون أكثر من ربع الثروة في أمريكا سنة 2023 (حوالي 31% من الثروة في حين أن هذه النسبة كانت حوالي 23% قبل 35 سنة)، حيث تملك هذه الفئة ما يقارب من 49 ترليون دولار، وهذا المبلغ يزيد على إجمالي ثروة الطبقة الوسطى. وقبل ما يقارب من ثلاثين سنة كانت ثروة الطبقة الوسطى في أمريكا تعادل ضعف ثروة الواحد بالمئة من السكان الأكثر دخلاً. بالمقابل فإن نسبة 50% من السكان، الأقل دخلاً، يسيطرون على أقل من 3% من الثروة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الطبقة الوسطى من السكان في أمريكا انخفضت من 61% عام 1971 إلى حوالي 51% عام 2023. الاتجاه نحو تركز الثروة في أمريكا يعود لأسباب كثيرة أحد أهمها ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد خصوصاً قطاع الخدمات المالية.

لذا يمكن القول: إن تحقيق معدلات مرتفعة نسبياً من النمو الاقتصادي يعد شرطاً ضرورياً لكن ليس كافياً لرفع مستوى المعيشة للطبقات السكانية المختلفة خصوصاً منهم في المستويات الأقل دخلاً، بل وقد تزيد نسبة من هم أقلّ دخلاً حتى مع تحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي. من يتبنى هذا الطرح الاقتصادي لا يُغفل ما تحقق من نتائج إيجابية مصاحبةً للنمو الاقتصادي، حيث انخفض بشكل ملحوظ عدد من يعيشون في فقر مدقع للعقدين الماضيين بحوالي مليار شخص.

ولتفادي القصور في قياس أثر النمو الاقتصادي، ومن ثم الانعكاس على مستوى المعيشة وفق النموذج الاقتصادي المتبع، تبنت دول بعينها مفهوم النمو الاقتصادي الشامل (Inclusive Growth) الاحتوائي والمستدام. يهدف النمو الاقتصادي الشامل، والمستدام إلى تحقيق عدة أهداف منها زيادة الثروة الوطنية، ورفع المستوى المعيشي، وخفض الفقر، وتحقيق العدالة للأجيال المتعاقبة، ورفع مستوى الدخل لكافة فئات المجتمع، والمحافظة على البيئة. غير أن ذلك لا يعني تحقيق المساواة اقتصادياً لدفع الأفراد للعمل الجاد (التميّز وفق الكفاءة والمهارة).

تطبيق مفهوم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام يتطلب أن يصاحبه إطار شامل للحوكمة مثل: التأكد من وصول الجميع للخدمات الأساسية من صحة، وتعليم، وخدمات عامة، وتكافؤ الفرص للجميع (ذلك لا يعني تكافؤ النتائج)، والشفافية، والمساءلة، ومحاربة الفساد، وحفظ حقوق الأجيال القادمة. كما يتطلب تطبيق مفهوم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام توفّر كافة الأدوات المهمة التي منها تشجيع الابتكار، وشمولية النظام المالي، وتوفّر بيئة الإبداع، ورقمنة الخدمات وغيرها.

ولأهمية الموضوع، تم إطلاق مؤشّر النمو الشامل من قبل منظمة الأونكتاد في عام 2022، ويقيس إضافةً إلى المقاييس الاقتصادية التقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي، عناصر أخرى ذات ارتباط وثيق بمفهوم النمو الشامل مثل ظروف المعيشة، ودرجة المساواة، والاستدامة البيئيّة، وغيرها.

لعل من أبرز الدول التي استفادت من تطبيق مفهوم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام كل من كوريا الجنوبية، والصين، (هناك أيضاً دول أخرى مثل سنغافورا وغيرها لكنني سأكتفي بهذين المثالين). فقد كانت كوريا الجنوبية واحدةً من أفقر دول العالم، حيث كان متوسط دخل الفرد عام 1960 حوالي 158 دولاراً أمريكياً، وصنفت في ذلك الوقت من ضمن الدول ذات الفرص المنخفضة للتطور لصغر مساحة الأرض، وقلة الموارد. اليوم تصنف كوريا الجنوبية، واحدةً من أقوى الاقتصادات في العالم ذات التنوع الاقتصادي، وواحدةً من أكثر الدول ابتكاراً. استهدفت كوريا بدايةً رفع مستوى المعيشة لأكثر الفئات فقراً (الأسر الزراعية) واضعةً نصب أعينها مبادئ واضحة مثل الاعتماد على الذات، والاجتهاد والتعاون.

لقد بلغ دخل الفرد في كوريا الجنوبية عام 2024 حوالي 36000 دولار أمريكي، وزادت نسبة الطبقة الوسطى من السكان من حوالي 20% عام 1960 إلى حوالي 61% عام 2024. ومن أهم مرتكزات النمو الاقتصادي الشامل في كوريا الاستثمار في التعليم، والتحوّل الصناعي، والاستثمار في البنية الأساسية، وتشجيع الابتكار، واستخدام التقنية.

بالنسبة للصين، كان متوسط دخل الفرد حوالي 89 دولاراً أمريكياً في عام 1960 وارتفع إلى 13000 دولار عام 2024، وزادت نسبة الطبقة الوسطى من السكان من نسبة منخفضة جدًا عام 1960 (حيث لا يوجد إحصاءات دقيقة عن النسبة في ذلك الوقت) إلى حوالي 40% في عام 2024، ويقدر لهذه النسبة أن تزداد بشكل ملحوظ حتى عام 2030. إن من أهم مرتكزات النمو الاقتصادي الشامل والمستدام في الصين كان الاستثمار في التعليم، والبنية الأساسية، والتحول الصناعي، والتعاون الدولي، وتشجيع الابتكار، والذكاء الاصطناعي.

لقد تحولت الصين بفضل سياستها الاقتصادية الشاملة إلى قوة اقتصادية، مستمرة في النمو لفترة طويلة في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، وأصبحت جودة منتجاتها تضاهي جودة منتجات عدد من الدول المتقدمة. كما أن المتابع للشأن الاقتصادي يستشعر ما تتمتع به الصين من قوة، ونفوذ، وثقة، واستقلالية، وهذا نتيجة العمل الجاد المخطط لعقود.

لعل من أهم وأبرز التجارب الأحدث في المنطقة العربية تبنياً لمفهوم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام هي رؤية السعودية 2030 الهادفة إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام في المملكة من خلال التنويع الاقتصادي بعيداً عن قطاع النفط. الرؤية تسعى إلى تحقيق أهداف محددة بتبني عدد من المبادرات، والبرامج المصحوبة بمؤشّرات قابلة للقياس بما يسهل متابعة الإنجاز. لا شك أن المواطن في المملكة بدأ يلمس ما تم تحقيقه خلال سنوات وجيزة مثل خفض معدل البطالة، وزيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، والخدمات الرقمية المميزة، والسياحة، وتطوير البنية الأساسية، وجودة الخدمات العامة وغيرها. الرؤية محاطة بإطار حوكمة شامل مثل محاربة الفساد، وتكافؤ الفرص، وتطوير القدرات البشرية، وشمولية الخدمات العامة، وتوازن التنمية في المناطق المختلفة، والرقمنة، والذكاء الاصطناعي.

إن ثمار رؤية المملكة 2030 بدأت تنعكس على المخرجات الإحصائيّة مثل إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي، وميزان المدفوعات، والميزانية العامة، وغيرها بما تحقق خلال سنوات قليلة من تنوع اقتصادي، وتطوير لمساهمة القطاع غير النفطي. التقارير المتعاقبة الصادرة تظهر ما تم إنجازه بشفافية ووضوح باستخدام معايير قابلة للقياس. لذا أصبح لهذه الرؤية وقعاً إقليمياً ودولياً، حيث ينظر لها أنها أحد التجارب الأساسية التي يحسن الاستفادة منها. فعلى سبيل المثال، خلال فترة عملي في صندوق النقد العربي، أبدع المشاركون من الجهات الرسمية بالمملكة في أنشطة الصندوق المختلفة، وذلك في إبراز البرامج، والمبادرات، والأنشطة المتعددة للرؤية.

أخص بالذكر المشاركون من وزارة المالية، والبنك المركزي، ووزارتي الطاقة والتجارة، والهيئة العامة للإحصاء، وبرنامج كفالة الذين أضاءوا على تلك البرامج والمبادرات التي منها على سبيل المثال لا الحصر التنوع الاقتصادي، وتنوع الإيرادات العامة، والطاقة البديلة، والاقتصاد الدائري للكربون، ودور المنشآت متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، والرقمنة والشمول المالي، والحفاظ على البيئة، والسياحة.. وغيرها.

وفي الختام، أرجو من الله العلي القدير التوفيق، كما أرجو استمرار زخم الرؤية، وإنجازاتها حتى نرى المملكة العربية السعودية في مصافِ الدول المتقدمة اقتصادياً.

جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

مشاركة المرأة في الاقتصاد: مسارات جديدة وتحديات مستمرة

Women's participation in the economy: new pathways and persistent challenges

د. العنود دحيم العتيبي

adalotaibi@pnu.edu.sa

أستاذ الاقتصاد المساعد– جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن
مستشارة في مركز القيادات النسائية وعضو جمعية الاقتصاد السعودية

مع تسارع التحوّل نحو الاقتصاد الرقمي في العالم، تبدو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)أمام مرحلة جديدة قد تعيد تشكيل خريطة العمل، وتفتح آفاقاً مختلفة لمشاركة المرأة الاقتصادية. فبينما ظلّت مشاركة النساء في المنطقة أقل بكثير من إمكاناتهن التعليمية، بدأت ملامح فرص جديدة تظهر مع انتشار العمل عن بُعد، وتوسّع الخدمات الرقمية، وارتفاع الطلب على المهارات القائمة على المعرفة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل تستطيع هذه الفرص فعلاً تغيير واقع مشاركة المرأة، أم ستظل العوائق القديمة حاضرة بطرق جديدة؟

تُظهر البيانات التاريخية فجوة واضحة بين تطور تعليم النساء، وبين مشاركتهن الاقتصادية، وهي المفارقة التي تُعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ MENA Paradox فالمرأة في المنطقة أكثر تعليمًا اليوم من أي وقت مضى، لكن هذا التقدم لم يُترجم إلى حضور متناسب في سوق العمل. ويعكس الشكل البياني أدناه، استنادًا إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI) للبنك الدولي، الفجوة بين التطور التعليمي والاقتصادي في دول المنطقة عبر العقود.

تطوّر مؤشرات التعليم والنوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – 2024 و1990

المصدر: الكاتبة بناءً على بيانات WDI – البنك الدولي

هذا التباين الذي يظهر في الشكلين (الأزرق للذكور والأحمر للإناث) لا يمكن تفسيره بأسباب اقتصادية خالصة، بل يرتبط بمنظومة من الأعباء غير المرئية التي تؤثر في قرارات العمل لدى النساء. مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة، وتوزيع الأدوار داخل الأسرة، وتوقعات المجتمع تجاه عمل المرأة كلها عوامل تؤثر بصورة مباشرة في نوع العمل الذي يمكن للمرأة الالتحاق به وفي توقيت دخولها وخيارات استمرارها.

ولتفسير هذا التفاوت، لا بد من النظر إلى البنية الاجتماعية نفسها. فالأدبيات الدولية تشير إلى أن العوامل "الاجتماعية" كثيرًا ما تتحول إلى محددات اقتصادية. ويؤكد تحليل Diwan & Vartanova (2017) هذه الفكرة، إذ يكشف عن علاقة عكسية واضحة بين قوة القيم الأبوية ومستويات مشاركة المرأة في القوى العاملة. فكلما كانت البنية الاجتماعية أكثر تمسكًا بالنظرة التقليدية لأدوار النساء، تراجعت مشاركتهن بغض النظر عن مستوى التعليم أو فرص التدريب. ويظهر هذا التحليل أن دول المنطقة تقع ضمن هذا النمط العالمي، حيث تتركز أغلبها في أسفل اليمين الذي يجمع بين ارتفاع القيم الأبوية وانخفاض المشاركة الاقتصادية.

ومع ذلك، فإن السنوات الأخيرة حملت معها تحولات جديدة تستحق التأمل. فالتوسع في العمل عن بُعد، وارتفاع الطلب على المهارات الرقمية، وانتشار الوظائف القائمة على المعرفة، فتح مساحات لم تكن متاحة سابقًا للنساء خصوصًا في البيئات التي كانت فرص العمل فيها مرهونة بالتنقل أو الالتزام بساعات طويلة خارج المنزل. وهنا يظهر أحد أهم وجوه التحول الرقمي: قدرته على إعادة تعريف "مكان العمل"، وتخفيف القيود التي طالما حدّت من مشاركة المرأة.

لكن الفرص الرقمية ليست تلقائية؛ فهي تتطلب مهارات متقدمة لا تزال الفجوة النوعية حولها قائمة. ويحتاج نجاح هذه التحولات إلى بيئة داعمة من بنية تحتية موثوقة، إلى دعم أسري متوازن، إلى سياسات حكومية تتيح التوازن بين العمل والحياة. فالرقمنة قد تفتح الباب، لكن عبور هذا الباب يعتمد على قدرة المرأة على اكتساب المهارات اللازمة، وعلى قدرة المجتمع على توفير بيئة تشجعها على الاستمرار.

وقد شهدت عدة دول في المنطقة ومن ضمنها المملكة العربية السعودية كمثال تحركات ملموسة في هذا الاتجاه، سواء عبر تحسين بيئات العمل، أو تطوير برامج التدريب الرقمي، أو تقديم حوافز لتوظيف النساء في القطاعات الحديثة. مثل هذه المبادرات تعكس توجهًا إقليميًا أوسع يأخذ في الاعتبار أن الاقتصادات الحديثة أكثر اعتمادًا على المعرفة والابتكار، وهما مجالان يتسع فيهما حضور المرأة متى ما توفرت الأدوات المناسبة.

ومع ذلك، يبقى الطريق طويلاً. فالتحديات الثقافية لا تختفي بسهولة، والتحولات الاقتصادية تحتاج إلى وقت لترسّخ نتائجها. لكن اللحظة الحالية تحمل فرصة حقيقية لا ينبغي تفويتها حيث إنها فرصة لربط التعليم باقتصاد المعرفة، وربط المهارات الرقمية بفرص العمل، وربط تمكين المرأة بقدرة هذه المنطقة على النمو في اقتصاد عالمي شديد التنافسية.

باختصار، إن مستقبل مشاركة المرأة في اقتصاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتشكل عند تقاطع ثلاث قوى رئيسية: المعرفة، والتكنولوجيا، والقيم الاجتماعية. ولذا، فكلما استطاعت الدول التعامل مع هذه العناصر بصورة متكاملة وبرؤية تعليمية واضحة، مع سياسات عمل مرنة وتحول ثقافي تدريجي ازدادت قدرتها على بناء مستقبل اقتصادي أكثر عدلاً وقدرة وشمولاً.

مقياس القيمة الاقتصادية للمهام: نحو إعادة هندسة العمل والإنتاجية في الاقتصاد السعودي

GDPval and the Economic Value of Tasks: A New Framework for Reengineering Work and Enhancing Productivity in the Saudi Economy

د. بدر عبدالعزيز بن زيد

badrzaid@gmail.com

أكاديمي متخصص في الاقتصاد ، مستشار في السياسات العامة والرؤى الاقتصادية ، مختص في تحليلات ذكاء الأعمال ودعم القرار

في السنوات الأخيرة، نسمع كثيرًا عن الذكاء الاصطناعي، التحول الرقمي، الأتمتة، وتقنيات تغيّر شكل الحياة والعمل. ورغم هذا الحراك الضخم، يظل السؤال المحيّر مطروحًا، لماذا لا تتحرك الإنتاجية بنفس السرعة؟ وربما قبل أن نبحث عن الجواب، يجدر بنا أن نتوقف قليلًا عند حقيقة أن هناك أوقات في مسار التحول الاقتصادي لا يكون الأهم فيها هو تغير حجم الإنتاج، بقدر أهمية مصدر هذا الإنتاج كقيمة مضافة. وفي اللحظة الراهنة، يتجاوز السؤال الاقتصادي المحوري في السعودية والعالم مجرد: كم ننتج؟ ليتحول إلى سؤال أكثر واقعية: كيف ننتج؟

وفي ظل الحديث عن التحول نحو اقتصاد رقمي، مدفوع بالذكاء الاصطناعي ونماذج اللغة المتقدمة، يستلزم موائمة هذه المرحلة بإيجاد بدائل للوظيفة لأن تكون وحدة التحليل المناسبة. فالقيمة لم تعد تُخلق من الوظائف كما هو سابقاً، بل من المهام الدقيقة المكونة لها، والتي تختلف بشكل واسع في أثرها الاقتصادي، ودرجة مهارتها، وقابليتها للأتمتة. من هنا تبرز الحاجة لمنهجية جديدة قادرة على قياس القيمة الحدّية للمهمة، وهنا يأتي الحديث عن معيار GDPval.

التأطير النظري من قياس العمل إلى قياس القيمة الحدّية للمهمة

صحيح أن مصطلح GDPval لم يكن متداولًا في الأدبيات الاقتصادية قبل عام 2025م، إلا أن ظهوره جاء امتدادًا منطقيًا لتراكم بحثي واسع في إطار اقتصاد المهام (Task-Based Economics)، وهو النهج الذي أسسه Acemoglu & Autor (2011) وعدد من الدراسات التي حللت أثر التكنولوجيا على توزيع المهام والأجور والمهارات في سوق العمل. وقد ورد مصطلح GDPval لأول مرة في دراسة بحثية لفريق OpenAI عام 2025م، بوصفه مقياسًا تجريبيًا لتقدير القيمة الحدّية للمهمة داخل الناتج المحلي. وانطلاقًا من ضرورة توطين المفهوم في السياق العربي، يقترح هذا المقال استخدام الترجمة: مقياس القيمة الحدّية للمهام في الناتج المحلي الإجمالي (Marginal Task Value in GDP)، لما تعكسه من ارتباط مباشر بمفهوم القيمة الحدّية في الاقتصاد، وهو ما تؤكده القواميس العلمية مثل معجم أكسفورد عند تعريف مصطلح Marginal Value.

وبناءً على هذا الإرث المعرفي، يمكن النظر إلى GDPvalبوصفه تطبيقًا محددًا ومركزًا لإطار اقتصاد المهام، إذ يقوم على افتراض أساسي مفاده أن العمل ليس وحدة متجانسة، بل يتكوّن من مجموعة مهام تختلف في إنتاجيتها وأثرها الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، يُعرَّف GDPvalبأنه مقياس للقيمة الحدّية للمهام في الناتج المحلي الإجمالي (Marginal Task Value in GDP)، أي تقدير القيمة الاقتصادية التي تساهم بها كل مهمة مهنية محددة في الناتج، بمعزل عن المسمى الوظيفي أو الهيكل التنظيمي الذي تندرج تحته.

وبذلك ينتقل التحليل من النظر إلى العمل بوصفه مجرد مدخل إنتاجي إلى اعتباره مصدرًا للقيمة الاقتصادية التي تنشأ من أداء مهام تختلف جوهريًا في أثرها الحدّي على الناتج. فالمهام المعرفية المعقدة مثل التحليل الاستراتيجي، وإدارة المعرفة، والنمذجة الاقتصادية، وتطوير حلول الذكاء الاصطناعي تنتج في العادة قيمة حدّية أعلى مقارنة بالمهام الروتينية القابلة للأتمتة أو التفويض. هذه الفوارق البنيوية في إنتاجية المهام، التي لا تلتقطها المؤشرات التقليدية للعمالة أو الأجور، يجعلها مقياس GDPval محورًا متقدمًا في التحليل الاقتصادي الحديث، ولا سيما في الاقتصادات التي تتحول نحو الإنتاج المعرفي.

مفارقة "لغز الإنتاجية"

أشار تقرير J.P. Morgan – Outlook 2026 إلى استمرار إشكالية "لغز الإنتاجية"، إذ بلغ متوسط نمو الإنتاجية العالمي أقل من 1% خلال السنوات الأخيرة، على الرغم من أن أكثر من 70% من الشركات الكبرى استثمرت بكثافة في الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية. ويبين التقرير أن ما يقرب من 80% من القيمة المتوقعة للذكاء الاصطناعي لم يتحقق بعد بسبب فجوة التحويل بين امتلاك التقنية وتمكين المهام التي تولّد القيمة. هذا اللغز، الذي ناقشه Brynjolfsson وآخرون، يجد تفسيرًا أعمق عند تحليل بنية المهام داخل المؤسسات..

قد لا تظهر القيمة الاقتصادية للتقنية في حد ذاتها بدون استخدام، وتتجلى عند اتساقها وارتباطها مع المهام التي اعيد هندستها بناء على التقنية المتاحة، لذا نجد مقياس القيمة الحدية للمهام يساهم في إيجاد تفسير لهذه المفارقة، حيث إن الإنتاجية لا ترتفع لأن المؤسسات ما تزال تستخدم الذكاء الاصطناعي في مهام منخفضة القيمة، وتبقي المهام عالية القيمة محصورة في هياكل وظيفية لا تعكس قيمتها الحدّية. بمعنى آخر، فجوة الإنتاجية ليست فجوة تقنية، بل فجوة "مهام".

وتدعم نتائج AGILE Index 2025 هذا التفسير؛ إذ يوضح التقرير أن الفروق بين الدول المتقدمة لا ترتبط بامتلاك التكنولوجيا أو حجم الاستثمارات الرقمية، بل بقدرتها المؤسسية على تنظيم استخدامها ودمجها داخل المهام ذات القيمة الحدّية المرتفعة. وفي هذا السياق، يقدّم التقرير فئة قادة الدمج الشامل للتقنية (Inclusive Leaders) للإشارة إلى الدول التي تنجح في تحويل الإمكانات التكنولوجية إلى قيمة اقتصادية فعلية من خلال إعادة توزيع المهام وتوجيه التقنيات نحو

الأنشطة الأعلى إسهامًا في الإنتاجية، بما يعكس مستوى متقدمًا من التكامل التقني المؤسسي، لا مجرد الاستخدام التقني السطحي.

التحول المفاهيمي في محل القياس

لا يمثل الانتقال من اقتصاد الوظائف إلى اقتصاد المهام تطوراً فحسب، بل تغييراً بنيويًا في طريقة فهمنا لهيكل الإنتاج. فالوظيفة، بوصفها وحدة تحليل تقليدية، تُخفي قدرًا كبيرًا من عدم التجانس (Heterogeneity) في القيمة المضافة بين المهام التي تتكوّن منها. فقد تُولد مهمة واحدة داخل وظيفة نمطية قيمة اقتصادية تفوق ما تنتجه وظيفة كاملة في قطاع آخر، وهو ما يجعل تحليل العمل عند مستوى المهمة أكثر دقة ومواءمة للنماذج الاقتصادية الحديثة.

ومع ذلك، لا تُختزل المسألة في إنتاجية المهمة فقط؛ إذ تشير دراسات مقارنة من بينها الدراسة الأسترالية الصادرة عن Australian Government Productivity Commission(2024) إلى أن المهام المرتبطة بالروح الريادية، والابتكار، وصنع المبادرات تُعدّ الأقل قابلية للأتمتة والأكثر التصاقًا بالقدرات البشرية. وهذا يضيف بُعدًا تكمليًا وتحديًا لمفهوم اقتصاد المهام، حيث لا يهدف المعيار إلى قياس القيمة الحدّية فحسب، بل إلى إبراز الفجوات الهيكلية بين ما يمكن للذكاء الاصطناعي إنجازه، وما يزال يُعدّ حكرًا على البشر. ومن هذا المنطلق، يشكّل مقياس GDPval نقطة تحول منهجية، إذ يعيد توصيف العمل بوصفه منظومة مهام متباينة الأثر وقابلة للأتمتة بدرجات مختلفة، ويتيح توزيع القيمة بطريقة تعكس الإنتاجية الحدّية لهذه المهام وخصائصها البشرية.

مقياس القيمة الحدية للمهام وسياق التحول الاقتصادي السعودي

في المملكة، يصبح تطبيق هذا المعيار جزءًا من التحول البنيوي الأكبر نحو اقتصاد يقوم على المعرفة والإنتاجية. فمع توسع الاستثمارات في الاقتصاد الرقمي، والمشاريع الضخمة، والقطاع المالي، والمدن الذكية، بالإضافة إلى المستهدفات الوطنية للنمو في ماله صله بالحكومة، البيانات والبنية التحتية، والتقنية والذكاء الاصطناعي أضحت الحاجة ملحّة لإطار قادر على تحديد:

ما هي المهام التي تُولد أعلى قيمة؟ ما هي المهارات التي ترفع هذه القيمة؟ وما هي المهام التي يجب أتمتتها أو إعادة توزيعها؟

وتشير بيانات AGILE Index إلى أن الدول الأكثر تنافسية هي تلك التي تُعيد هندسة المهام وليس الوظائف، وتبني أنظمة قادرة على توجيه الذكاء الاصطناعي نحو مهام عالية القيمة. وهو ما يتوافق مع اتجاه المملكة لتطوير رأس مال بشري قادر على خلق قيمة حدّية عالية، خصوصًا في القطاعات ذات الأولوية مثل التقنية المالية، الخدمات اللوجستية، الطاقة المتجددة، والصناعات المتقدمة.

دور البنية التحتية السعودية للذكاء الاصطناعي في تعظيم القيمة الحدّية للمهام

تتقدم المملكة بخطى متسارعة نحو بناء منظومة وطنية متكاملة للذكاء الاصطناعي، تقودها جهات بحثية وشركات تقنية سعودية مثل شركة (هيومين)، التي تشغّل نماذج لغوية وطنية قادرة على فهم السياق المؤسسي واللغوي السعودي بعمق يفوق قدرة النماذج العامة غير المتخصصة. ويعدّ النموذج اللغوي الوطني ALLAM امتدادًا مباشرًا للاستثمارات البحثية التي تقودها الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، إذ يوفر بنية معرفية متقدمة تمكّن المؤسسات من أداء المهام المعتمدة على التحليل اللغوي، وإنتاج التقارير، وصياغة القرارات، وإدارة المعرفة بدقة أعلى ووقت أقل. وتتسع هذه المنظومة لتشمل تطبيقات صناعية متقدمة تقودها شركات وطنية كبرى مثل (أرامكو)، التي طوّرت حلول ذكاء اصطناعي تعتمد على التوأمة الرقمية والتحليل التنبئي ورفع موثوقية العمليات، وأسهمت في تحسين الكفاءة التشغيلية في عدد من الأنشطة الصناعية. وتمثل هذه التجارب اللغوية والصناعية مثالاً واضحًا على قدرة البنية الوطنية للذكاء الاصطناعي على تعزيز القيمة الحدّية للمهام عالية التعقيد، بما يتسق مباشرة مع منطق مقياس GDPvalالهادف إلى تعظيم القيمة الاقتصادية داخل كل قطاع.

ولا تُعد هذه البنية مجرد حل تقني، بل عنصرًا معززًا للإنتاجية من خلال قدرتها على إعادة توجيه الوقت والجهد داخل المؤسسات نحو المهام التي تمتلك أعلى قيمة حدّية وفق منطق مقياس GDPval. فمن خلال تحسين أداء المهام المعرفية ورفع جودتها، تصبح نماذج ALLAM أداة فعّالة في تحويل الذكاء الاصطناعي من تقنية واعدة إلى إنتاجية ملموسة، وتمكين رأس المال البشري من التركّز على الوظائف التي تولّد القيمة الاقتصادية الأكبر للاقتصاد الوطني.

كيف يعيد مقياس القيمة الحدية للمهام تشكيل أدوات صنع القرار؟

يتيح تطبيق مقياس القيمة الحدّية للمهام في الناتج المحلي إعادة صياغة جوهر السياسات المرتبطة بسوق العمل والتوطين والتدريب وإدارة الإنتاجية. فبدلاً من التركيز التقليدي على عدد الوظائف المستحدثة، يصبح بالإمكان قياس حصة المهام عالية القيمة داخل كل منشأة وقطاع. وبدلاً من تقييم برامج التدريب بعدد المستفيدين، يمكن قياس مقدار الارتفاع في القيمة الحدّية للمهام التي يتقنها المتدرب بعد اكتساب المهارة. كما يمنح هذا المعيار صانعي القرار صورة دقيقة للفجوة بين عرض المهارات وقيمة المهام في مختلف القطاعات، بما يسمح بتصميم سياسات أكثر دقة وفاعلية.

وفي هذا السياق، يبرز الدور المحوري لكل من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، والمرصد الوطني للعمل، بالإضافة إلى الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) بوصفها الجهات الأكثر قدرة على تحويل هذا المعيار إلى أداة تنفيذية داخل سوق العمل. إذ يمكن لهذه الجهات قيادة مبادرة وطنية لتطوير مصفوفة وطنية للمهام يعاد من خلالها توصيف المهن وفق قيمتها الحدّية الفعلية، وربطها مباشرة ببيانات سوق العمل واحتياجات القطاعات المتغيرة. ومع دمج هذه المصفوفة في برامج التوطين والتدريب، يصبح توجيه الموارد مبنيًا على بيانات دقيقة تعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية لكل مهمة، لا على التصنيفات الوظيفية العامة.

كما يمكن لهذا النهج أن يقود إلى تطوير مؤشرات إنتاجية وطنية جديدة تُكمّل المؤشرات التقليدية، وتسمح بقياس أثر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي عبر التغير في القيمة الحدّية للمهام التي يعاد تصميمها داخل المؤسسات. ويُسهم ذلك في توجيه الاستثمار العام وخطط التطوير المؤسسي نحو المهام الأكثر ندرة والأعلى أثرًا في الناتج المحلي، وتعزيز قدرة القطاعين العام والخاص على توظيف الذكاء الاصطناعي في رفع الكفاءة والإنتاجية.

ومن أجل الوصول إلى هذه المرحلة، هل يمكن أن نرى وزارة الاقتصاد والتخطيط تأخذ قيادة جانب التخطيط الاقتصادي المرتبط بتقدير القيمة الحدّية

للمهام داخل القطاعات الإنتاجية؟ فيما تتولى وزارة الموارد البشرية بناء الأطر التنظيمية لربط المهام ببرامج التوطين والتدريب؟ كما يمكن لـ (هدف) تطوير منصات رقمية تقيس أثر التدريب على القيمة الحدّية للمهام، فيما يتولى المرصد الوطني للعمل مهمة بناء قواعد البيانات وتحديث المصفوفة الوطنية للمهام بشكل دوري. إن هذه الأدوار التكاملية تمثل مسارًا تطبيقياً يمكن من خلاله تحويل معيار القيمة الحدية للمهام في الناتج المحلي الإجمالي من مجرد مفهوم نظري إلى أداة مركزية ذات فعالية في صنع القرار الوطني.

وفي الختام، إن تبني مقياس GDPval لم يعد مسألة فنية تخص أدوات القياس الاقتصادي، بل أصبح خيارًا استراتيجيًا يحدد موقع الدول في الاقتصاد العالمي القادم. فالمستقبل لن يكون منقسماً بين دول تملك التقنية وأخرى لا تملكها، بل بين دول تفهم "كيف تُحوِّل التقنية إلى إنتاجية" وأخرى تبقى مستهلكة لها. وفي حال لم تُعِد الاقتصادات ومن بينها الاقتصاد السعودي بناء منظومات العمل والتدريب والتوطين على مستوى المهمة لا الوظيفة، فإن الفجوة بين العرض المحلي من المهارات والطلب العالمي على المهام عالية القيمة ستتسع، ما قد يدفع المؤسسات إلى استيراد المهام ذات القيمة الحدّية المرتفعة من الخارج، تماماً كما يُستورد رأس المال أو الخدمات المتخصصة.

ومع امتلاك المملكة بنية وطنية متقدمة للذكاء الاصطناعي، فإن الفرصة متاحة، بل ملحّة لتوطين القيمة قبل أن تتوطّن التقنية نفسها. المستقبل لن ينتظر من لا يعيد تشكيل سياساته ومؤسساته حول المهام التي تصنع الإنتاجية؛ فإمّا أن نكون اقتصادًا ينتج القيمة عبر المعرفة والتحول الرقمي، أو أن نتحول تدريجيًا إلى اقتصاد يستهلك القيمة التي ينتجها غيره. وفي هذا المفترق، يصبح الاستثمار في بنية المهام خياراً اقتصادياً وأمنياً في آن واحد، ومعيار GDPval هو نقطة البداية نحو اقتصاد قادر على إنتاج المعرفة، لا استيرادها.

التحول الاستراتيجي لصناعة الصحافة والإعلام نحو العلامة التجارية: من الخبر إلى القيمة

The strategic shift of journalism and media industry towards branding: from news to value

المستشار/ فرحان حسن الشمري

fhshasn@gmail.com

عضو جمعية الاقتصاد السعودية

يشهد قطاع الصحافة والإعلام العالمي تحولاً جوهرياً يتجاوز كونه مجرد تطور تكنولوجي ليصبح إعادة هندسة شاملة لأسس الصناعة نفسها فلم يعد الإعلام مجرد منصة لنقل الأخبار بل تحول إلى نموذج علامة تجارية إعلامية Media Brand مستقلة. هذا النموذج يقوم على ثلاثية المصداقية المهنية كرأسمال والهوية المؤسسية كتميز والقيمة الاقتصادية كشرط للبقاء، وذلك في ظل بيئة رقمية متغيرة تقودها حالياً المنظومة التكنولوجية والذكاء الاصطناعي.

في هذا الفضاء الرقمي الذي تحكمه خوارزميات التطبيقات وتحليلات البيانات الضخمة لم تعد المنافسة على المحتوى فقط بل على الحصة السوقية والولاء الجماهيري. وفي عالم يتجه فيه الاقتصاد الإعلامي إلى تجاوز 24 تريليون دولار وفق تقديرات PwC لم يعد المحتوى مجرد مادة معلوماتية بل أصبح منتجاً استراتيجياً يصنع أصولاً غير ملموسة مثل الثقة والسمعة والولاء. ومن التجارب العالمية الرائدة:

- صحيفة نيويورك تايمز التي تبنت نموذج الاشتراكات الرقمية وحققت أكثر من 10 ملايين مشترك بعائدات تفوق 16 مليار دولار.
- صحيفة الغارديان التي استخدمت نموذج الدعم الطوعي لتعزيز الثقة والاستقلال المالي.
- صحيفة واشنطن بوست التي استثمرت الذكاء الاصطناعي والتحليل العميق لتجديد التجربة الرقمية بعد استحواذ جيف بيزوس.
- هيئة الإذاعة البريطانية BBC التي تحولت من إذاعة وطنية إلى منصة رقمية عالمية متعددة اللغات.

وتشير تحليلات Deloitte إلى أن الأصول غير الملموسة تمثل اليوم أكثر من 55% من القيمة السوقية لشركات الإعلام مقابل أقل من 20% قبل عقدين وهو ما يعكس صعود قيمة العلامة كمحرك اقتصادي رئيس تبنى عليه نماذج إيرادات متنوعة تشمل الاشتراكات الرقمية والبيانات والخدمات المدفوعة.

وتتعمق هذه التحولات في السياق السعودي مدفوعة برؤية المملكة 2030 التي وضعت صناعة الإعلام والاقتصاد الإبداعي ضمن القطاعات المرشحة لنمو يتجاوز 5% سنويا وفق تقديرات وزارة الثقافة كما تستثمر المملكة في البنية التكنولوجية والمنصات الرقمية وتمكين المواهب المحلية مما يهيئ لولادة علامات تجارية إعلامية سعودية تمتلك حضوراً إقليمياً وقيمة اقتصادية قابلة للقياس، مع إسهام التقنيات الحديثة في رفع الإنتاجية إلى 40% حسب تقارير BCG لتتعزز التنافسية بين المؤسسات الإعلامية عبر تحسين إدارة المحتوى وتحليل الجمهور وتقليل التكاليف التشغيلية وبناء نماذج ربحية أكثر استدامة.

وفي الإطار نفسه تتوقع برايس ووتر هاوس كوبرز (PwC)أن تبلغ إيرادات الإعلام الرقمي نحو 26 تريليون دولار بحلول 2027 وهي فرصة تستثمرها المملكة الآن عبر مشاريع عملاقة مثل مدينة الإنتاج الإعلامي في الرياض و قرية نيوم الإعلامية لجذب استثمارات تزيد على 10 مليارات ريال و وضع السعودية على خريطة صناعة المحتوى العالمية فهذه البيئة الجديدة ستفرض نموذجاً يقوم على اقتصاد الاهتمام حيث تصبح دقائق المشاهدين ومشاركتهم هي العملة الحقيقية. وكما تعمل الاستراتيجية

الوطنية للإعلام في رفع مساهمة القطاع في الاقتصاد وخلق أكثر من 150 ألف فرصة عمل جديدة (بحسب معالي وزير الإعلام أ. سلمان الدوسري) تكون في انسجام تام مع أهداف الرؤية وهذا يعزز من مكانة المملكة في سوق إعلامي إقليمي متوقع أن تتجاوز قيمته 20 مليار دولار عالميا.

وبذلك تنتقل الصحافة والمؤسسات الإعلامية محلياً وعالمياً من كونها خدمة إخبارية إلى منظومة اقتصادية متكاملة تصنع قيمة وتبني أثرا وتحقق عوائد مالية قائمة على الهوية والابتكار والقدرة على تحويل المحتوى إلى أصل استراتيجي قابل للنمو. وبتسارع نمو اقتصاد صناع المحتوى ليصل إلى حوالي 480 مليار دولار بحلول 2027 وفق جولدمان ساكس، مما يعزز أهمية العلاقة مع الجمهور بوصفه مجتمعاً استثمارياً لا مجرد متلق للمحتوى فقط.

وتمثل المرحلة الحالية فرصة تاريخية للمملكة لتوجيه هذا التحول العالمي نحو تعزيز مكانتها كقوة إعلامية واقتصادية رائدة، فالتحول نحو نموذج العلامة التجارية الإعلامية المؤسسية ليس خياراً تكتيكياً بل هو نقلة نوعية في الاقتصاد المعرفي يحتم علينا إعادة تعريف دور الإعلام من كونه ناقلا للخبر إلى كونه مصنعاً للمحتوى الرقمي ومشكلاً للرأي العام ومحفزاً للنشاط الاقتصادي.

وفي ظل الدعم السخي من القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين سمو الأمير محمد بن سلمان (حفظهما الله) والتي رسخت دور الإعلام كشريك استراتيجي من خلال "الاستراتيجية الوطنية للإعلام" وفي دوره في التحول الوطني والتأثير العالمي تبرز مجموعة من التوصيات المقترحة التي تشمل خارطة طريق عملية في بناء نموذج سعودي عالمي التأثير:

أولا: توصيات استراتيجية مؤسسية واقتصادية

1. تطوير هوية مؤسسية شاملة تكون استثمارا في رأس المال غير الملموس الذي يرفع القيمة السوقية للمؤسسة ويجذب الشراكات الدولية.
2. إنشاء مختبرات الابتكار الإعلامي Media Innovation Labs بالشراكة مع قطاع التقنية والجامعات لاستكشاف نماذج إيرادات جديدة واختبار تقنيات مبتكرة تخفض التكاليف التشغيلية.
3. بناء وحدات تطوير الأعمال لتنويع مصادر الدخل وإطلاق خدمات استشارية وإنتاج محتوى مخصص واستغلال الأرشيف كمنتج رقمي قابل للبيع.
4. الاستثمار في البنية التحتية الرقمية باعتبارها بنية وطنية استراتيجية تدعم تخزين بيانات المحتوى وتحليلها واستثمارها.

ثانيا: توصيات لتمكين رأس المال البشري الوطني

1. تعزيز الشراكات مع القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع الإعلامية الكبرى ودعم ريادة الأعمال وخلق منظومة إبداعية متكاملة.
2. تدريب الكوادر الوطنية على مهارات الاقتصاد الرقمي للإعلام مثل تحليل البيانات وإدارة منصات الاشتراك والتسويق الرقمي.
3. ربط أداء المؤسسات الإعلامية بمستهدفات رؤية السعودية 2030 عبر مؤشرات أداء تقيس مساهمتها في تنمية القطاع الإبداعي وتعزيز الصادرات الثقافية وجذب الاستثمار الأجنبي.

ثالثا: توصيات للمحتوى والتقنية

1. دعم إنتاج وتسويق المحتوى الوطني عالي الجودة الذي يعكس الهوية السعودية ويستهدف الأسواق العالمية كصناعة تصديرية ذات عائد اقتصادي.
2. دمج التكنولوجيا الحديثة في غرف الأخبار لتخصيص المحتوى وأتمتة الإنتاج والتنبؤ بسلوك الجمهور وزيادة الكفاءة.
3. تشجيع التعاون بين الإعلام والقطاع التقني لتوطين التقنيات الإعلامية المتقدمة مثل الميتافيرس (Metaverse) والواقع المعزز وتحويل المملكة إلى سوق رائدة لتطبيق وابتكار الحلول الإعلامية.

بهذه الرؤية الاقتصادية الاستباقية سيكون القطاع الإعلامي السعودي شريكاً محورياً في تحقيق الرؤية محولاً التحديات الرقمية إلى صناعة وطنية مزدهرة تسهم في تنويع الاقتصاد وبناء الوعي وترسيخ صورة المملكة كدولة رائدة في صناعة المستقبل.

وختاماً، يمثل التحول نحو العلامة التجارية الإعلامية المؤسسية خطوة نوعية في تطور الفكر الاقتصادي المعرفي للإعلام الحديث. إن الصحافة والمؤسسات الإعلامية ليست مجرد ناقل معلومة بل أصبحت تصنع قيمة وطنية قابلة للقياس وقادرة على المنافسة إقليميا وعالميا ومع التطور الهائل في التكنولوجيا يمتلك الإعلام السعودي فرصة تاريخية للتحول إلى صناعة استراتيجية تسهم في الناتج المحلي وتنشر الهوية السعودية عالمياً وتدعم الاقتصاد المعرفي الذي تراهن عليه رؤية المملكة 2030. كما لم يعد السؤال كيف ننقل الخبر بل كيف نبني امبراطورية إعلامية وصناعة قادرة على المنافسة العالمية وهو سؤال تجيب عليه الرؤية من خلال تحويل التحدي الرقمي إلى فرصة اقتصادية واستراتيجية.

التحول الطاقوي بين الاندفاع والتوازن: كيف صنعت السعودية نموذجًا عالميًا في الاقتصاد الدائري للكربون؟

Energy transition between haste and balance: how Saudi Arabia created a global model for the circular carbon economy?

م. محمد الصادق الحاج
m.alhaj@sr.edu.sa
جامعة سليمان الراجحي

يؤدي تبنّي الدول لمسارات التحوّل الطاقوي إلى ظهور مجموعة من الاستراتيجيات التي تختلف في مدى فاعليتها وملاءمتها لاحتياجات كل مجتمع. فثمة نماذج تشدّد على الانتقال السريع المفاجئ غير المدروس، والتي قد تفضي إلى عواقب اقتصادية واجتماعية وبيئية وخيمة، في المقابل يوجد استراتيجيات أكثر توازناً وواقعية تراعي معطيات الواقع ومتغيراته. وتُعدّ المملكة العربية السعودية نموذجاً رائداً في هذا الإطار، من خلال تبنّيها لاستراتيجية "الاقتصاد الدائري للكربون" التي تحول التحديات المرتبطة بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى فرص جديدة على الصعيدين الاقتصادي والبيئي، عبر تبنّي حلول مبتكرة ومستدامة لإدارة هذه الانبعاثات دون التضحية بأمن الطاقة أو النمو الاقتصادي. في هذا المقال سنتناول أهم الخطوات التي اتخذتها المملكة في التحول الطاقوي المتزن باستراتيجية الاقتصاد الدائري للكربون.

قبل استعراض استراتيجية الاقتصاد الدائري للكربون لا بدّ من الوقوف عند أهم المخاطر المرتبطة بالتحوّل الطاقوي السريع غير المتزن والموازن بين المصادر المختلفة للطاقة. فقد أظهرت بعض التجارب الأوروبية والعالمية أنّ تبني الاستراتيجيات السريعة والتي لا تراعي التوازن بين المصادر المختلفة يؤدي إلى نتائج سلبية، نلخصها فيما يلي:

- عدم استقرار إمدادات الطاقة وانقطاعات متكررة في التيار الكهربائي.
- ارتفاع كبير في أسعار الطاقة على المستهلكين والاقتصاد.
- مشكلات اقتصادية واجتماعية مثل توقف بعض الصناعات وزيادة معدلات البطالة.
- تراجع الأهداف البيئية والعودة المؤقتة إلى مصادر ملوِّثة مثل الفحم.

مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون

أطلقت المملكة خلال رئاستها لمجموعة العشرين مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون الذي أقرّته المجموعة كإطار متكامل لمعالجة انبعاثات الغازات الدفيئة وإدارتها بالتقنيات المتاحة. يمثل هذا النهج طريقة مستدامة اقتصادياً لإدارة الانبعاثات وهو نموذج اقتصادي بيئي شامل يُعيد النظر في التعامل مع ثاني أكسيد الكربون، ليس كمنتج ثانوي ضار، بل كمورد قيّم يمكن تدويره وإعادة استخدامه، ومما يميز هذا النموذج أنه صالح لجميع الدول مهما كانت مصادر الطاقة لديها، ويبين الشكل المرفق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، حيث يرتكز هذا النهج على أربع ركائز.

جهود المملكة العربية السعودية في تطبيق نموذج الاقتصاد الدائري للكربون

تبنّت المملكة العربية السعودية الاقتصاد الدائري للكربون كجزء أساسي من سياساتها المناخية. وأعلنت خلال قمة العشرين في الرياض (نوفمبر 2020) عن إطلاق البرنامج الوطني للاقتصاد الدائري للكربون الذي بدأ العمل به في عام 2021 بهدف تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وموازنتها من خلال تطبيق الركائز الأربع بصورة منهجية. كما أعلنت المملكة هدفها الاستراتيجي للوصول إلى صافي صفري من الانبعاثات بحلول عام 2060 اعتمادًا على هذا النهج بما يحافظ على أمن الطاقة واستقرار النمو الاقتصادي.

لقد دمجت المملكة إطار الاقتصاد الدائري للكربون في سياساتها البيئية والتنموية لتحقيق مستهدفات رؤية 2030 والتزاماتها الدولية، وأطلقت العديد من المبادرات عبر قطاع الطاقة السعودي. وفيما يلي أبرز المشاريع التي تخدم كل ركيزة من الركائز الأربع:

1. الخفض (Reduce) من خلال برامج كفاءة الطاقة حيث أطلق المركز الوطني لكفاءة الطاقة برنامجَ كفاءة شاملًا يستهدف ثلاث قطاعات رئيسة تمثل 90% من الطلب الوطني على الطاقة وهي الصناعة والمباني والنقل البري، مع هدف خفض الانبعاثات الكربونية بنحو 278 مليون طن سنويًا بحلول عام 2030، وكذلك من خلال مشروعات محطات الطاقة المتجددة مثل: محطة سكاكا للطاقة الشمسية (300 ميجاوات) ومحطة سدير للطاقة الشمسية (1.5 جيجاوات) ومحطة دومة الجندل لطاقة الرياح (400 ميجاوات).
2. إعادة الاستخدام (Reuse) من خلال مصنع شركة (المتحدة) التابع لسابك لالتقاط وتنقية ثاني أكسيد الكربون: يلتقط مئات آلاف الأطنان سنويًا من CO_2 الناتج عن العمليات الصناعية، ويُستخدم الكربون المُلتقَط كمواد خام لصناعة الأسمدة والميثانول وغيرها، ما يحوّل الانبعاثات إلى موارد اقتصادية ويحد من إطلاقها في الجو. وأيضاً مشروع أرامكو لاحتجاز الكربون وتحسين استخراج النفط (EOR) : يهدف إلى حقن ثاني أكسيد الكربون في حقول النفط لزيادة استخلاصه بتقنية الاستخلاص المعزز للنفط، بحيث تجمع أرامكو بين رفع كفاءة استغلال المكامن وتقليل الانبعاثات من خلال إعادة استخدام الكربون في باطن الأرض بدل إطلاقه في الغلاف الجوي.
3. إعادة التدوير (Recycle) من خلال مصنع الهيدروجين الأخضر في مدينة نيوم: مشروع يعتمد على مصادر الطاقة المتجددة (الشمسية والرياح) لإنتاج الهيدروجين الأخضر ومن ثم تحويله إلى أمونيا خضراء يمكن استخدامها كوقود خالٍ من الكربون أو تصديرها للأسواق العالمية. يجسّد هذا المشروع ركيزة إعادة التدوير من خلال تحويل الطاقة المتجددة إلى وقود نظيف، ما يسهم في خفض الانبعاثات وتعزيز مكانة المملكة في سوق الهيدروجين والوقود النظيف.
4. الإزالة (Remove) من خلال مبادرة السعودية الخضراء التي تمثل دعمًا لركيزة الإزالة الطبيعية، حيث تتضمن خططًا لزراعة 10 مليارات شجرة داخل المملكة على المدى الطويل، بهدف امتصاص الانبعاثات، وتحسين جودة الهواء، ومكافحة التصحر. وكذلك من خلال مبادرة الشرق الأوسط الأخضر: تهدف إلى زراعة 50 مليار شجرة في دول المنطقة خلال العقود المقبلة، بما يعزّز مخزونات الكربون الطبيعية من خلال امتصاص ثاني أكسيد الكربون.

في الختام، تؤكد التجارب العالمية على أن التحول السريع وغير المدروس يؤدي إلى اضطرابات جذرية في سوق الطاقة، ارتفاع التكاليف، وتدهور الأداء الاقتصادي والاجتماعي، بينما يمثل نموذج الاقتصاد الدائري للكربون الذي تتبناه المملكة العربية السعودية مثالاً علمياً وعملياً على كيفية تحقيق تحول طاقوي متوازن ومستدام. من خلال الجمع بين الاستراتيجيات المتكاملة التي تشمل التقليل وإعادة الاستخدام والتدوير والإزالة نجحت المملكة في تحويل التحديات البيئية إلى فرص للنمو الاقتصادي وهذا يثبت أن السياسات الصحيحة والدقيقة والتنفيذ المتدرج هما مفتاح النجاح في إدارة قطاع الطاقة.

Islamic Finance and the UN SDGs: An Integrated Pathway to Sustainable Development

Prof. Mehboob Ul Hassan

Islamic Banking Center, Department of Economics, College of Business Administration

King Saud University

mehassan@ksu.edu.sa

Over the years, the concept of sustainable development has expanded in scope in several directions, and the pursuit of sustainable development has become a priority in all the economic agendas and plans. United Nations Sustainable Development Goals (SDGs), adopted in 2015, provides a comprehensive universal call for protecting the planet, end poverty, and ensure prosperity for all by 2030.

These 17 goals encompass economic, social, and environmental dimensions of development. Yet, despite their ambitious scope, the financing gap for achieving the SDGs remains daunting. Estimates suggest that developing countries face an annual shortfall of over USD 4 trillion in funding required to meet these targets. Against this backdrop, Islamic finance emerges as a promising alternative and complementary system of financial intermediation.

Islamic finance offers an ethical, value-based and human oriented framework that resonates strongly with the concepts of sustainability and social justice embedded in the SDGs. This makes it uniquely positioned to contribute to sustainable development by promoting financial inclusion, equitable growth, and environmental responsibility.

The thematic alignment between Islamic finance and the SDGs can be illustrated as followings:

- **Goal1-. No Poverty**. Zakat and Waqf-based institutions of Islamic finance contribute directly to redistribution and mobilization of resources to support vulnerable populations. Islamic microfinance provides interest-free loans to marginalized communities. Sadaqah (voluntary charity) has historically funded social welfare projects such as food, clothing, shelter, and education. Qard-e-Hasan (interest-free loan) has always been a linchpin for supporting the poverty elimination programs at micro and macro levels.
- **Goal2-. Zero Hunger.** The challenge of food security has always been addressed by Waqf, Zakat and Sadaqah-based organizations. The food distribution and supply to the consumers, and supporting the farmers with resources, training and infrastructure, the Islamic microfinance ensuring food security and sustainable livelihoods in long-run.
- **Goal3-. Good Health and Well-Being.** Waqf-based institutions have historically made significant contributions in funding the hospitals and healthcare infrastructure that extend the access to medical services for all. The historical Waqf-based and Zakat-based models of hospitals and educational institution are now being revived in many Muslim and non-Muslim countries.
- **Goal4-. Quality Education.** Education is central to sustainable development and Waqf endowments historically funded education institutions, schools and universities, alongside providing microfinance and Qard-e-Hasan for students, and enhanced educational opportunities for all. In the present time too, Waqf-based institutions are supporting educational institutions, scholarships and research centers in many Muslim countries.
- **Goal7-. Affordable and Clean Energy.** The emergence of Green Sukuk (Islamic bonds) demonstrates how Islamic finance can mobilize resources for supporting the environment, future economies and renewable energy projects. Green sukuk are used to finance renewable energy projects (solar, wind). In this way, the funds are mobilized in an ethical way for sustainable energy infrastructure.
- **Goal8-. Decent Work and Economic Growth.** Respecting the dignity of human and promoting the entrepreneurship has a long tradition in Islam. Risk-sharing (Mudarabah and Musharkah) contracts encourage entrepreneurship and small business development for creating jobs, support innovation, and opportunities for women. Islamic microfinance institutions provide capital to marginalized groups excluded from conventional banking.
- **Goal9-. Industry, Innovation, and Infrastructure.** Infrastructure development is critical for sustainable growth, and Islamic finance contributes through Sukuk. These Shariah-compliant bonds have been used to finance large-scale projects such as transport systems, housing, and water supply. Green sukuk finances sustainable infrastructure projects, including renewable energy and eco-friendly transport.
- **Goal10-. Reduced Inequalities.** Financial inclusion is advanced through Islamic microfinance and Takaful (Islamic insurance), which protect vulnerable communities against risks. Zakat and Sadaqah redistribute wealth and promote social justice and reduce inequalities.
- **Goal13-. Climate Action.** Green sukuk and Shariah-compliant investment funds channel resources into renewable energy, waste management, and climate-resilient infrastructure.
- **Goal16-. Peace, Justice, and Strong Institutions.** the Shari'ah governance requirements in Islamic finance promotes transparency, accountability, and ethical governance. The risk-sharing contracts reduce exploitation and financial injustice, which strengthens trust in financial institutions and supports good governance.

The mapping of Islamic finance against the UN SDGs reveals a natural alignment between faith-based financial principles and global sustainability objectives. Islamic finance by mobilizing resources through its unique contracts, can contribute to poverty alleviation, education, healthcare, entrepreneurship, and climate action. Case studies from Muslim countries demonstrate its practical impact, while ongoing collaborations with UNDP and the World Bank highlight its global relevance.

The Islamic vision of development is not only economically and politically viable but also ethically grounded and socially inclusive. In this way, it can serve as a vital partner in journey towards inclusive, just and environmentally responsible.

Abstracts from the Journal of Economic Studies
Dec. 2025 Volume 17, No. 3:

The «Journal of Economic Studies» is a (periodical - scientific – Refereed) publication that is issued biannually by the Saudi Economic Association, since 1998. The Journal is concerned with publishing research and scientific reviews that have not been previously published, covering variety of economic topics and issues. The Journal of Economic Studies applies the Open Journal System (OJS), which is an open-source platform for managing and publishing academic journals online. This issue of JES (Dec. 2025) can be found on the link: https://japksu.com/index.php/esj/issue/view/204) The following is titles of the papers:

Arabic Papers البحوث العربية

- أثر استخدام الطاقة المتجددة في التحول إلى الاقتصاد الأخضر بالتطبيق على الأردن والسعودية، أ. د. تركي محجم الفواز؛ أ. إسراء محمد الجمل

The Effect of Renewable Energy Use on the Transition to a Green Economy: Applied to Jordan and Saudi Arabia, Torki M. Alfawwaz; Esra'a M.

- أثر قطاع الطاقة على تنافسية قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، أ.د. حسن عبدالرحمن العمرو؛ أ.مجد فايز الجنادبه

The impact of the energy sector on the competitiveness of the manufacturing sector, Hassan A. Alamro; Majd F. Aljanadbah

- الخدمات اللوجستية وأثرها على صادرات المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية قياسية للفترة (2007-2023)، د. محمد سعد أبو الفتوح الفقي

Logistics Services and Their Impact on Saudi Arabia's Exports: An Analytical Econometric Study for the Period (2007-2023), Mohammad Saad Al-Faqi

English Papers البحوث الانجليزية

- Uncertainty, Oil Price, and Volatility Regimes: A New Non-Recursive Identification Approach, Mehdi Mili; Tahar Hamza; Sarra Alblushi; Jean-Michel Sahut

عدم اليقين، أسعار النفط وأنماط التقلب: مقاربة جديدة للتحديد غير التكراري، د. مهدي ميلي؛ طاهر حمزة؛ د.سارة البلوشي؛ جان ميشيل ساهوت

- The AI Revolution in Labor: Navigating Job Transformation, Economic Impacts, and Skill Evolution, Ghazi I. Al-Assaf; Abdullah M. Al-Malki

ثورة الذكاء الاصطناعي في سوق العمل: استكشاف التحولات في الوظائف والتأثيرات الاقتصادية وتطور المهارات، د. غازي إبراهيم العسّاف؛ د.عبدالله محمد المالكي

- Climate Smart Agriculture in Egypt: Assessing Food Security with CGE and IMPACT Models, Yosri Nasr Ahmed; Maofang Gao; Asmaa M. A. Mohamed; Nicostrato Perez

الزراعة الذكية مناخياً في مصر: تقييم الأمن الغذائي باستخدام نماذج CGE و IMPACT ، يسري نصر أحمد؛ ماوفانج جاو؛ أسماء محمد علي؛ نيكوستراتوبيريز

- Modelling the Future of Saudi Arabia's Economy: An Assessment of Time Series Forecasting Methods Up to 2030, Marwan A. Ashour

نمذجة مستقبل الاقتصاد السعودي: تقييم لأساليب تنبؤ السلاسل الزمنية الى عام 2030، أ.د.مروان عبدالحميد عاشور

SAUDI ECONOMIC ASSOCIATION
(KING SAUD UNIVERSITY)
P.O. BOX 71115 RIYADH 11587
PHONE (+966)114674141
FAX (+966)114674142
TheSaudiEA
www.sea.org.sa
جمعية الاقتصاد السعودية
جامعة الملك سعود
ص.ب 71115 الرياض 11587
هاتف (4674141)
فاكس (4674142)